

لهيب الخليج يقذف بالأمن العالمي إلى المجهول

الثلاثاء 10 مارس 2026 01:00 م

كتب: عبدالله راشد

عبدالله راشد

باحث قطري في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون الدولي

تعيش منطقة الخليج العربي واحدة من أكثر لحظاتها الجيوسياسية حساسية منذ نهاية الحرب الباردة، فالتصعيد العسكري المتبادل بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، يفتح مرحلة إقليمية تتداخل فيها الحسابات العسكرية مع رهانات الطاقة العالمية، وتنافس القوى الكبرى على الممرات البحرية التي تقوم عليها بنية التجارة الدولية.

ويعمق هذا التشابك للصراع الجاري في الخليج بعدا يتجاوز حدود الشرق الأوسط ليصبح جزءا من معادلة أوسع تتعلق بتوازنات النظام الدولي.

منذ عقود، تحتل دول الخليج موقعا مركزيا في منظومة الأمن العالمي، فهذه المنطقة المحدودة جغرافيا تحتزن واحدا من أكبر احتياطات الطاقة في العالم، كما تشكل معبرا رئيسيا لتدفق النفط والغاز نحو الاقتصادات الصناعية الكبرى، ولهذا ارتبط استقرار الخليج تاريخيا باستقرار الاقتصاد العالمي، حيث تحولت هذه المنطقة إلى نقطة ارتكاز في العلاقة بين الجغرافيا السياسية والطاقة والأسواق الدولية.

وبسبب التحول الذي طرأ على طبيعة الصراعات الإقليمية، اكتسبت التطورات الراهنة أهمية خاصة وحساسية ملفتة، فقد انتقلت المواجهة بين إيران والولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة من مستوى الضغوط غير المباشرة والحروب بالوكالة إلى مستويات أعلى من الاحتكاك العسكري.

وهذا التحول يعكس تغيرا تدريجيا في معادلة الردع التي حكمت المنطقة لعقود، حيث تسعى القوى المتنافسة إلى فرض ترتيبات أمنية جديدة تعيد تشكيل ميزان القوى في الشرق الأوسط.

وقد ظهرت ملامح هذه المرحلة في سلسلة من الضربات العسكرية التي استهدفت مواقع إستراتيجية وبنى تحتية حساسة، وتندرج هذه العمليات ضمن سياق أوسع يسعى فيه كل طرف إلى تثبيت موقعه في معادلة الردع الإقليمية.

فالولايات المتحدة وحلفاؤها يعملون على تقليص القدرات العسكرية الإيرانية والحد من امتداد نفوذها الإقليمي، بينما تنظر طهران إلى هذه الضغوط باعتبارها جزءا من صراع إستراتيجي حول موقعها في النظام الإقليمي للشرق الأوسط.

وتتضاعف حساسية هذا الصراع بسبب طبيعته الجغرافية، فمسرح التوتر لا يقتصر على الأراضي الإيرانية أو القواعد العسكرية المنتشرة في المنطقة، بل يمتد إلى الفضاء البحري للخليج بكامله، حيث تقع منشآت الطاقة والموانئ الإستراتيجية والممرات البحرية التي تشكل أحد أهم شرايين الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق يتحول الخليج من مجرد خلفية جغرافية للصراع إلى أحد ميادينه الأساسية، حيث تتداخل العمليات العسكرية مع أدوات الضغط الاقتصادي والحسابات الجيوسياسية الدولية.

إن إحدى السمات الأكثر دلالة في المرحلة الراهنة، تتجلى في عودة البحر إلى مركز المعادلة الإستراتيجية، فالممرات البحرية في الخليج، وعلى رأسها مضيق هرمز، تمثل واحدة من أهم نقاط الاختناق الجيو-اقتصادية في العالم، إذ تمر عبرها نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز التي تغذي الاقتصادات الصناعية الكبرى.

ويعمق هذا الموقع للممرات البحرية في الخليج قيمة إستراتيجية تجعل السيطرة عليها أو التأثير في أمنها عاملا حاسما في أي معادلة صراع إقليمي، إذ تمثل هذه الممرات أهمية تتجاوز حدود الطاقة وحدها، فالملاحة في الخليج تشكل عقدة مركزية في شبكة النقل البحري التي تربط بين شرق آسيا، وأوروبا، والبحر المتوسط.

ومن خلال هذه الشبكة تمر كميات هائلة من السلع والمواد الخام التي تقوم عليها حركة الاقتصاد العالمي المعاصر، ولهذا السبب تتحول أي توترات أمنية في هذه المنطقة إلى عنصر ضغط مباشر على النظام التجاري الدولي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من الحوادث البحرية التي استهدفت سفنا تجارية وناقلات نفط في مياه الخليج وبحر العرب، في سياق يعكس تزايد التنافس على الحضور البحري في المنطقة.

كما تعكس هذه التطورات تحول الفضاء البحري إلى ساحة ضغط إستراتيجية، حيث تكتسب القدرة على التأثير في أمن الملاحة قيمة تعادل في تأثيرها كثيرا من أدوات القوة العسكرية التقليدية.

كما تستحضر هذه المشاهد تجربة تاريخية عرفتها المنطقة خلال الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، حين تحولت مياه الخليج إلى مسرح مواجهة مفتوحة عرفت آنذاك بحرب الناقلات).

غير أن السياق الحالي يحمل أبعاداً أوسع بكثير، إذ يتقاطع الصراع الإقليمي مع شبكة من التنافس الدولي بين القوى الكبرى، حيث تتابع الولايات المتحدة، والصين، وروسيا تطورات الخليج بوصفه واحداً من أهم المراكز الجيو-اقتصادية في العالم.

هذه المعطيات تكشف عن بعد اقتصادي عميق للصراع الجاري، فالتوترات الأمنية في الخليج تنعكس بصورة مباشرة على أسواق الطاقة العالمية، بحيث يؤدي أي ارتفاع في مستوى المخاطر الأمنية إلى تقلبات حادة في أسعار النفط والغاز، وهو ما ينعكس بدوره على معدلات التضخم والنمو في الاقتصادات الصناعية الكبرى، كما يمتد تأثير هذه التوترات إلى قطاع النقل البحري العالمي.

فارتفاع مستوى المخاطر في الممرات البحرية يؤدي إلى زيادة تكاليف التأمين على السفن التجارية، كما يرفع كلفة الشحن الدولي ويؤثر في حركة سلاسل الإمداد التي تربط بين مراكز الإنتاج في آسيا والأسواق الاستهلاكية في أوروبا وأمريكا الشمالية ومن خلال هذه الآليات يتحول التوتر الإقليمي في الخليج إلى عامل قادر على إعادة تشكيل جزء من اقتصاد النقل البحري العالمي.

لذا فإن العواصم الاقتصادية الكبرى تتابع هذه التطورات بدرجة عالية من القلق الإستراتيجي، نظراً إلى أن استقرار الخليج يشكل ركناً أساسياً في استقرار النظام الاقتصادي الدولي.

فالممرات البحرية في هذه المنطقة تؤدي دوراً محورياً في الحفاظ على انسيابية حركة الطاقة والبضائع بين القارات، الأمر الذي يمنح أي اضطراب أمني فيها تأثيراً يتجاوز نطاق الشرق الأوسط ليطال بنية الاقتصاد العالمي بأكملها.

ومن هذا المنظور، يتخذ الصراع الدائر في الخليج بعداً يتجاوز كونه أزمة إقليمية تقليدية، فالمسألة ترتبط بقدرة النظام الاقتصادي العالمي على حماية البنية التحتية للطاقة والتجارة البحرية التي يقوم عليها الاقتصاد الدولي المعاصر.

وفي ظل هذا التشابك بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، يتحول الخليج إلى واحدة من أهم العقد الإستراتيجية في النظام العالمي.

في قلب هذه البيئة الجيوسياسية المعقدة تحتل دول الخليج موقعا محورياً في معادلة الصراع، فالجغرافيا السياسية للمنطقة تضعها مباشرة على خطوط التماس بين القوى المتنافسة، كما تمنحها بنيتها الاقتصادية المرتبطة بالطاقة والتجارة البحرية دوراً مركزياً في منظومة الاقتصاد العالمي.

ويجعل هذا الموقع من استقرار الخليج مسألة تتجاوز حدود الأمن الإقليمي لتغدو عنصراً مؤثراً في توازنات النظام الدولي.

وفي ظل هذه المعادلة المتشابكة، برزت خلال السنوات الأخيرة مقاربة خليجية تسعى إلى إدارة التوترات الإقليمية عبر مزيج من الأدوات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية.

وتعكس هذه المقاربة إدراكاً متزايداً لطبيعة البيئة الدولية الجديدة التي تتسم بدرجة عالية من السيولة الإستراتيجية وتعدد مراكز القوة، الأمر الذي يدفع دول المنطقة إلى البحث عن توازنات دقيقة بين متطلبات الأمن الإقليمي، ومصالح الاقتصاد العالمي.

ويبرز في هذا السياق مسار دبلوماسي خليجي نشط يهدف إلى تخفيف حدة الاستقطاب في الشرق الأوسط، وفتح قنوات للحوار بين القوى المتنافسة في المنطقة.

وقد اضطلعت عدة دول خليجية بأدوار فاعلة في دعم مسارات التهدئة، وتعزيز آليات التواصل السياسي بين الأطراف المتصارعة، في إطار رؤية تسعى إلى ترسيخ بيئة إقليمية أكثر استقراراً.

وتمنح هذه الجهود دول الخليج هامشاً مهماً في إدارة شبكة العلاقات المعقدة التي تربطها بالقوى الإقليمية والدولية.

ويتكامل هذا المسار الدبلوماسي مع بعد أمني يركز على تعزيز القدرات الدفاعية ورفع مستوى الجاهزية الإستراتيجية فقد شهدت السنوات الأخيرة استثمارات واسعة في تحديث المنظومات الدفاعية وتطوير القدرات البحرية والجوية، إلى جانب تعزيز منظومات حماية المنشآت الحيوية والبنية التحتية للطاقة.

ويحتل الأمن البحري موقعا محورياً في هذه الإستراتيجية، نظراً إلى أن الممرات البحرية في الخليج تشكل الشريان الرئيسي لاقتصادات المنطقة وأحد أهم المحاور في شبكة التجارة الدولية ولهذا تعمل دول الخليج على توسيع نطاق التعاون الأمني مع شركائها الدوليين لحماية الملاحة البحرية، وتأمين تدفق الطاقة والتجارة العالمية.

إلى جانب ذلك، تتجه السياسات الخليجية نحو تعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة التقلبات الجيوسياسية، من خلال تطوير مشاريع إستراتيجية تهدف إلى تنويع البنية الاقتصادية، وتوسيع دور المنطقة كمركز لوجيستي عالمي.

وتشمل هذه المشاريع تحديث الموانئ الإستراتيجية، وتعزيز شبكات النقل الإقليمي، وتطوير مسارات متعددة لتصدير الطاقة تربط الخليج بالأسواق الدولية.

وتعكس هذه التحولات إدراكا متزايدا لمكانة المنطقة في الاقتصاد العالمي، حيث يمنح موقعها الجغرافي القدرة على التحول إلى عقدة لوجيستية تربط بين آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، بما يعزز دورها في شبكة التجارة الدولية.

وتكشف هذه الديناميات عن نمط متطور من الحضور الخليجي في السياسة الدولية، حيث تتحرك دول الخليج ضمن شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية مع قوى دولية متعددة تشمل الولايات المتحدة، والصين، والهند وعددا من الاقتصادات الآسيوية الصاعدة.

ويمنح هذا التنوع في الشراكات هذه الدول هامشا أوسع في إدارة موقعها داخل نظام دولي يتجه نحو مزيد من التعددية والتنافس.

وفي ضوء هذه التحولات يتضح أن مستقبل الخليج يتشكل عند تقاطع ثلاثة مسارات مترابطة: توازنات الصراع في الشرق الأوسط، واتجاهات التنافس بين القوى الكبرى في النظام الدولي، والخيارات الإستراتيجية التي تعتمدها دول الخليج في إدارة موقعها داخل هذه المعادلة المعقدة.

ويمنح هذا التقاطع للمنطقة دورا يتجاوز حدودها الجغرافية ليجعلها إحدى العقد المؤثرة في توازنات النظام الدولي المعاصر] فحين تتحول الممرات البحرية إلى ساحات للتنافس الجيوسياسي، تكتسب إدارة الجغرافيا بعدا جديدا من أبعاد القوة.

وفي هذا السياق يمثل الخليج، بموقعه الإستراتيجي ووزنه الاقتصادي، فرصة لترسيخ دور يتجاوز كونه مجرد عقدة للطاقة والتجارة، ليصبح أحد المفاتيح المؤثرة في تشكيل موازين القوة في عالم تتغير خرائطه السياسية والاقتصادية بوتيرة متسارعة.